

هل يمكننا تحديد مفهوم المعيار المعجمي؟

لويس غيلبير ترجمة سهيلة ميلاط

المدرسة العليا للأساتذة - الجزائر

souhimi@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2018/09/07 تاريخ القبول: 2019/02/02

الملخص

يطرح الكاتب إشكالية تعريف المعيار المعجمي، ويستخلص ما يلي:
ليس لغويا بحثا كالمعيار النحوي، لكنه لغوي اجتماعي، فلا يتناقض مع الإبداعية.
يخضع المعجم لمعيارين:
لغوي: يتمثل في القواعد الفونولوجية والتركيبية لصياغة الوحدات المعجمية.
اجتماعي: يتجلى تجليات متنوعة نظرا لوظيفة التواصل التي ينشأ المعجم لتحقيقها.
ينتج المعيار المعجمي عن تعارض قوتي المحافظة والتجديد. وقد سادت الإيديولوجية المحافظة طويلا، لكنها لم تتمكن من الاستمرار. ونشهد حاليا ظهور مفهوم اللغة العالمية، وهو وجه آخر للتشيع اللغوي.
والحاصل أن المعيار يمثل الاستعمال العام، فطابع التطور فيه لا يمكن نكرانه أو تهيمشه، وإن كان يسبب مشاكل في مجال التحليل.

الكلمات المفتاحية:

الوحدة المعجمية - المعيار المعجمي - المعيار النحوي - الإبداعية -
الاستعمال - الصَّفْوِيَّة المعجمية.

المؤلف المراسل: سهيلة ميلاط، البريد الإلكتروني: souhimi@hotmail.fr

Peut-on définir un concept de norme lexicale?

Résumé

Louis Guilbert soulève le problème de la définition de la norme lexicale.

Il démontre qu'elle est sociolinguistique, et non purement linguistique comme la norme grammaticale, et de là elle n'est pas en contradiction avec la créativité.

Il souligne que le lexique est soumis à la controverse entre la norme linguistique et la norme sociale.

La norme linguistique est représentée par les règles phonologiques et structurelles relatives à la formulation d'unités lexicales. La norme sociale se reflète dans diverses manifestations en raison de la fonction de communication pour laquelle le lexique est créé.

D'un autre côté, la norme lexicale résulte d'une contradiction entre le pouvoir conservateur et le pouvoir rénovateur. L'idéologie conservatrice a longtemps prévalu, mais elle n'a pas pu persister. Nous assistons maintenant à l'émergence du concept de langue universelle, autre aspect du chauvinisme linguistique.

En conclusion, le concept de la norme est représenté par un usage général, sa nature évolutive ne peut être ni niée ni marginalisée, bien qu'elle pose des problèmes au niveau de l'analyse.

Mots-clés:

Unité lexicale - norme lexicale - norme grammaticale - créativité - usage - purisme lexical.

Can we define a concept of lexical norm?

Abstract

The writer raises the problematic of defining the lexical norm and draws the following:

The lexical norm is not purely linguistic like the grammatical norm but rather social linguistic so it does not contradict with creativity.

The lexicon is submitted to two norms:

The linguistic norm: represented by the phonological and syntactic rules to formulate lexical units.

The social norm: reflected in various manifestations due to the communicative function that the lexicon is made to fulfill.

The lexical norm is the result of the opposition of two forces: conservation and renewal. Conservation ideology dominated for a long time but it was unable to pursue. Now we are witnessing the appearance of the concept of the global language which is another form of common language.

In fact, the norm is represented by the general use; its developmental character cannot be denied or marginalized even if it is the cause of problems in analysis.

Key words:

Lexical unit - lexical norm - grammatical norm - creativity - use -lexical purism

I. إشكالية تعريف المعيار المعجمي؛ المعيار النحوي والمعيار المعجمي

I.1. من دون الدخول مسبقا في النقاش النظري المتعلق باستقلالية المعجم عن النحو، وباستقلاليته بصفة أدق عن علم التراكيب، وبقبولنا مبدئيا التمييز التقليدي بين هذين الجزأين للغة، يمكننا أن نلاحظ بصفة براغماتية محضة أن المعيار النحوي يدرك بسهولة، في حين يحتاج المعيار المعجمي إلى تعريف. وهذا ما أبرزته، على سبيل المثال، دراسة لمعيار اللغة الفرنسية من وجهة النظر البيداغوجية، قام بها جنوفريي Genouvrier، إذ يقول في أحد هوامشه: "لمزيد من الوضوح، ولأن النحو يشكل مجال معيار اللغة الفرنسية الأمثل، سنأخذ أمثلتنا منه إلا في حالات استثنائية" (Genouvrier, 1972، ص36، الهامش 6).

I.2. وفي نظرية شومسكي Chomsky مثلا، نلجأ إلى مفهوم السلامة النحوية للتحقق من أن ملفوظا ما يطابق القواعد الملازمة للبنية العميقة للغة. ويحدد هذه السلامة النحوية بالنسبة "للمتكلم - المستمع المثالي المنتمي إلى جماعة لغوية متجانسة تجانسا تاما، والذي يعرف لغته تمام المعرفة، ولا يتأثر بحالات غير تمييزية نحويا عندما يستعمل معرفته للغته في أداء فعلي..." (Chomsky, 1971، ص12). غير أن الأمر يتعلق هنا بالملفوظ وصياغة جمل طبقا لقواعد البنية العميقة. فهل يمكن أن يكون المتكلم - المستمع المثالي نفسه الدليل المرجعي لتحديد الكفاءة المعجمية واستخراج المعيار المعجمي؟

I.3. يتكون النظام النحوي من عدد محدد من القواعد التي يسمح تطبيقها بإنتاج عدد لا نهائي من الجمل. وتشكل العناصر المعجمية المكوّن المعجمي لصياغة هذه الجمل. فهل تخضع للنحو نفسه، وهل يمكن أن يكون عددها هي الأخرى لا نهائيا بمقتضى المبدأ نفسه، مبدأ تكرارية القواعد؟ قد يعني هذا أنها هي نفسها من عناصر الجملة، وتنطبق عليها قواعد علم التراكيب ذاتها. غير أن المداخل المعجمية من نوعين: مداخل تصاغ صياغة تركيبية ومداخل تختلف في طبيعتها عن هذه فلا تصاغ مثلها. وليس عددها لانهايا، وإن كان من المستحيل إحصاؤها برمّتها في وقت

4.I. تتمتع قواعد النحو المحدودة العدد بسبب بنية اللغة، باستقرار نسبي. وإذا حدث تغيير في إحدى القواعد، فإنه يحدث في مستوى الأداء على شكل انحراف أو "خطأ"، ويقتضي تحوله إلى قاعدة جديدة استعمالاً متكرراً وتطوراً طويلاً. والمعجم بخلاف ذلك، يطرأ عليه تطور أسرع في العناصر المركّبة له، باعتباره جملة المكونات المعجمية التي تساهم في صياغة الجمل. وإذا كان النحو بنية لغوية محضة، فإن المعجم يخضع للبنية اللغوية ولتطور العالم بمقتضى ثنائية الدال والمدلول، فتُهجّر بعض عناصره ويغتني بعناصر جديدة ترتبط بعدد المراجع الجديدة وتحولها.

5.I. ولا يخضع تغير القواعد النحوية للتوليد الواعي، وفعلاً ليس لأي متكلم سلوك لغوي طبيعي يؤدي به إلى ارتكاب أخطاء بشكل إرادي. ولا يكون التغيير المتعمّد في تطبيق القواعد إلا من عمل سلطة تتصرف باسم الجماعة اللغوية، على غرار القرار الوزاري المؤرخ بـ 26 فيفري 1901 الذي أجاز بعض التجاوزات للقواعد السابقة له. ومن الجدير بالملاحظة أن هذه القرارات الصادرة عن السلطات تعدّل القواعد التي تمس البنية السطحية فحسب، والمتكلم ينتج عفويًا ما لا نهاية له من الجمل المختلفة بمقتضى تكرارته للقواعد، والانحرافات المتراكمة التي تشكّل بذلك الاستعمال الجديد لا تخضع لإرادته، لكنها تُنشئ القاعدة الجديدة.

فهل يمكن أن يُختزل المعجم في مجموعة من القواعد التي تُنتج ما لا نهاية له من الوحدات الجديدة، مثلما تحتوي قواعد النحو في ذاتها ما لا نهاية له من الجمل الممكنة؟ نستطيع أن نوّكد أن التوليد المعجمي يقوم على تطبيق عدد من القواعد التي تملك القدرة التكرارية نفسها التي لقواعد النحو، وهذا إذا ما رُكّبت الوحدات المعجمية بناءً على تأليفية من العناصر المعجمية البسيطة. وفعلاً، فإن المتكلم يمتلك القدرة نفسها على إنتاج وحدات معجمية جديدة بفضل تحويل البنية التركيبية للجملة إلى بنية تركيبية للوحدة المعجمية. وقد يجري مسار التغيير غير الواعي لقواعد التركيب في هذه الحالة مجرى واحداً في النحو والمعجم. وهكذا

فقد شهدنا تحول العنصر المعجمي اللاتيني *mente* [بكيفية] وهو مكوّن للجملة إلى عنصر إلحاق مكوّن للوحدة المعجمية في اللغة الفرنسية، وذلك في الظروف التي تنتهي بـ *ment* - [أ]. ولعل تطورا مماثلا هو جارٍ في عناصر كثيرة من مُط-*rama* [مشهد]، أو حتى في عناصر مستقلة مثل *clé* - [رئيسي] و *pilote* [مُودجي]، وهي مولّدات لسلاسل معجمية. فعلينا أن نستنتج أن تعديل قواعد النحو والمعجم ذو طبيعة واحدة حسب هذه النظرية. ويجدر بنا مع ذلك أن نتساءل إذا كانت مقبولة جملة تنتج حسب قواعد النحو ومقبولية وحدة معجمية تنتج حسب قواعد علم التراكيب المعجمية لهما طبيعة واحدة، وإذا كانت الكلمة الجديدة التي يركّبها المتكلم، لا يُنتجها باستخدام القاعدة استخداما واعيا، ولا تُحدث عند المستمع الشعور باستخدام القاعدة أكثر مما تفعله أي جملة سليمة.

6.I. تتولد المداخل المعجمية التي لا تتطلب تراكيبا في عناصرها عن طريق فعل لساني واع. وتنتج عن استعمال المتكلم مادة لغوية موجودة من قبل؛ فيقترضها من لغة أجنبية أو يستعمل وحدة معجمية كانت تنتمي من قبل إلى المعجم بدلالة مختلفة. فيتركز تغيير المعجم حينئذ على تغيير كمي للكتلة المعجمية، حيث لا تندخل قواعد النحو إذا اعتبرنا أنها تتمثل في علم التراكيب وحده. فما هو مدلول المعيار المعجمي في هذه الحالة؟ إما أنه يتضمن حصرا دقيقا للأصول المعجمية للذخيرة الوطنية أي للتأليفية الصوتية الخاصة بالبنية الفونولوجية للغة، الشيء الذي يقتضي رفض كل مادة لغوية مستمدة من لغة غير وطنية، سواء أكانت لغة أجنبية حية أم ميتة. وإما أن المعيار يقع في الأساس على المستوى الدلالي الداخلي، وذلك بناء على أصل مثالي يحمل عددا من السمات الدلالية التي تُعتبر ثابتة.

7.I. يرتبط مفهوم "المعيار" بمفهوم "الإبداعية" ارتباطا وثيقا. فلا تتجلى البنية اللغوية ومدى احترام القواعد التي تُشكّلها إلا من خلال الأحداث اللغوية للمتكلمين الذين يستخدمون القواعد. وهكذا تبدو الإبداعية اللغوية وكأنها المعيار اللغوي نفسه، وهو يكمن في الاستخدام الطبيعي للقواعد التي تكوّن النظام اللغوي. فهو إذن

معيار المتكلم أساسا باعتباره مُنتجا للملفوظ. ويتميز عن معيار المخاطَب الذي يفسّر ملفوظ المتكلم ويلاحظ الانحرافات التي قد تتسرب إليه، ويصوغ حكما بمقبوليته. فهو في الواقع، معيار اجتماعي؛ ذلك أن جماعة المتكلمين أو بعضا منها هي التي تمارس الرقابة وتكبح انحرافات النظام.

ولا تظهر جدلية المعيار اللغوي والمعيار الاجتماعي في ميدان النحو وميدان المعجم بالشكل ذاته. فبإمكان المخاطَب الذي يتحكم في لغته بالفطرة أن يحكم على صحة الجملة ويقدر درجات انحرافها عن القواعد. فالجملة التي لا يفهمها بتاتا تخالف المعيار، لأنها صيغتْ صياغة خاطئة تركيبيا، بغض النظر عن دلالة الكلمات التي تحتويها. وفيما يخص المعجم، يستطيع المخاطَب أن يحكم على لفظ مرَّكَّب من حيث مقبوليته إذا رأى أن اشتقاقه يطابق قواعد التركيب المعجمي ولكنه لا يستطيع أن يحكم على كلمة يجهلها بأنها غير صحيحة. فالواقع أن الكفاءة المعجمية تتنوع عند أفراد الجماعة الواحدة، وعند الفرد الواحد في مختلف مراحل حياته تنوعا كبيرا على عكس الكفاءة النحوية. وعندما يسمع المخاطَب كلمة يجهلها، لا يسعه إلا أن يشعر أنها جديدة لأنه لم يسمعها من قبل، دون أن يستطيع تحديد ما إذا كان ينبغي أن تُقبل أو لا. فإذا كان الحكم بالسلامة النحوية يحافظ على قواعد سيرورة اللغة، برفضه الجمل المصوغة صياغة خاطئة، فهل نستطيع القول إن الحكم بـ "السلامة المعجمية" يكمن في الحد من توليد الكلمات الجديدة؟

8.I. إن التغيرات الممكنة للمعيار النحوي لا تحدث إلا عند تغيير مستوى التعبير بين النظام الكتابي والنظام الشفهي، فلكليهما قواعده على مستوى الأداء وفي نطاق القواعد الأساسية الأمرية في البنية العميقة. وتظهر الانحرافات في النظام الشفهي بسهولة أكبر، وتستطيع بدخولها في النظام الكتابي في نهاية الأمر، أن تغير بعض قواعد البنية العميقة (كالانتقال مثلا من بناء الفعل بناء لازما إلى بنائه بناء متعديا). وفيما يخص المعجم، يستطيع المتكلم أن يستخدم سلسلة كبيرة من الألفاظ المترادفة حسب مقام التعبير، وهو يحترم في ذلك المعيار النحوي للنظام

الكتابي وللنظام الشفهي احتراماً مطلقاً. فعلاً، إن المداخل المعجمية تتوزع حسب مستويات التواصل التي تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً، وتنتقل من الابتذال إلى التكلف الأدبي، دون أن يمكننا رفض أي من هذه الألفاظ باسم معيار معجمي مبني على أساس لغوي.

II. العلاقة بين الإبداعية والاستعمال والمعيار

1.II. بإمكاننا تصور وجود علاقات مختلفة بين هذه المفاهيم. فإما أن الاستعمال ليس إلا تجسيدا للقواعد التي تتضمنها بنية اللغة ويلتبس بمفهوم الإبداعية نفسه، وليس في هذه الحالة مجال لمفهوم المعيار، وإما أن المعيار يقدم على أنه من المعطيات الأولى التي تفرض نفسها على الاستعمال وتنظم الإبداعية. وحينئذ، فالإلزام الذي تنطوي عليه القاعدة هو ما يحد من الفعل الإبداعي. وفي النهاية، فإن سبب هذا الخلاف في تحديد العلاقة بين المفاهيم الثلاثة يعود إلى القيمة اللغوية لمفهوم المعيار، بغض النظر عن التمييز بين المعيار النحوي والمعيار المعجمي. وهذا ما يتجلى عند يلمسلاف Hjelmslev خاصة، إذ يقول:

"إن المعيار والاستعمال والفعل acte أمور مترابط ترابطاً وثيقاً، وتؤول بطبيعة الحال إلى تشكيل مادة حقيقية واحدة: إنه الاستعمال الذي يكون المعيار صورة تجريدية بالنسبة إليه، ويكون الفعل تحقيقاً له. فالاستعمال وحده هو الذي يشكل موضوع نظرية التأدية؛ وليس المعيار في الواقع إلا صياغة اصطناعية، وما الفعل من جهة أخرى إلا وثيقة مؤقتة" (Hjelmslev, 1971, ص 87-88).

فنحن مدعوون إذن إلى الأخذ بعين الاعتبار واقع الاستعمال هذا - وهو صياغة أخرى لمفهوم الإبداعية أو ببساطة لنشاط اللغة - في النظريات اللسانية الرئيسة.

2.II. المفاهيم المختلفة للإبداعية

1.2.II. تكمن الإبداعية عند سوسور Saussure في العلاقة الجدلية بين اللسان والكلام. فاللسان "مجموعة العادات اللغوية التي تسمح للشخص أن يفهم ويُفهم" (Saussure, 1955, ص 112)، أو كذلك:

"هو ذخيرة أودعت لدى الأفراد الذين ينتمون إلى نفس الجماعة عن طريق ممارستهم للكلام، وهو نظام نحوي يُفترض وجوده في كل دماغ أو بعبارة أدق في أدمغة مجموعة من الأشخاص؛ لأن اللسان ليس كاملاً عند أي منهم، فلا يكتمل وجوده إلا عند عامة المتكلمين" (Saussure, 1955، ص30).

أما الكلام، "فهو بخلاف ذلك فعل ينجم عن الإرادة والذكاء، ويجدر بنا أن نميز فيه ما بين: 1[°] التركيبات التي يستخدم المتكلم بواسطتها نظام اللسان قصد التعبير عن رأيه الشخصي؛ 2[°] الآلية النفسية الجسمية التي تسمح له بتجسيد هذه التركيبات" (Saussure, 1955، ص30-31). وهكذا يتشكل اللسان من تراكم الأحداث الكلامية، ومن العادات اللغوية التي استقرت في الجماعة، والتي نتج عنها نظام اللسان. ويكمن إنتاج الكلام، أو توليد الملفوظ، في استخدام المتكلمين للنظام، فالنظام وتجسيده في أحداث لغوية يصدران عن عامة المتكلمين. وهذا تصور اجتماعي أساساً للإبداعية اللغوية.

II.2.2. وينطلق يلمسلاف من بنية اللسان باعتبارها من المعطيات الأولى، فهي تحتوي على عدد من القواعد الباطنية التي تضم كل الإمكانيات لتوليد الأدلة: "فتحدد بنية اللسان عدد العناصر التي ينبغي أن نستخدمها والكيفية التي يمكن لكل عنصر أن يرتبط بها بالعناصر الأخرى، ولا شيء أكثر من هذا. وكل الظواهر التي قد نلاحظها في اللسان زيادة على ذلك يمكن أن تتنوع، دون أن يتغير عدد العناصر وقواعد بنائها. وبالتالي، فإن هذه الظواهر تعود إلى الاستعمال. وكذا فيما يخص صياغة الأدلة، فما هي إلا استغلال لما تسمح به الأدلة" (Hjelmslev, 1966، ص64).

فتوظيف المؤلّغات الاحتمالية التي تتضمنها البنية يعود إلى الاستعمال، وليس هذا الأخير إلا الممارسة العادية للغة في رأي المؤلف.

II.2.3. تلخص العلاقة بين الإبداعية والاستعمال والمعيار في نظرية شومسكي Chomsky في مفهومي الكفاءة والأداء. يقول: "إننا نقرّ [...] بوجود تمايز أساسي

بين الكفاءة (معرفة المتكلم - المستمع للغته) والأداء (الاستعمال الفعلي للغة في وضعيات ملموسة) (Chomsky, 1971, ص13). وإن كان هذا التمايز يشابه التمييز السوسيري بين اللسان والكلام، فإن شومسكي يستبعد المفهوم السوسيري للسان "لأن سوسير Saussure يعتبر أن اللسان ما هو إلا جَرْد عناصر نظامي" (Chomsky, 1971, ص14). وفعلا، إن شومسكي لا يأخذ العادات اللغوية ولا مجموع المتكلمين بعين الاعتبار مثلما يفعل سوسير؛ فلا يُقَرَّ إلا بالمتكلم - المستمع المثالي المذكور سابقا في الفقرة I، كما أنه يستبعد الجانب الاجتماعي للاستعمال ولا يحتفظ إلا بأداء الفرد المثالي. فمثالية هذا المتكلم - المستمع جانب جوهري في نظريته لأنه يمكن عن طريقها أن يعكس أداء هذا المتكلم كفاءته مباشرة. فهذه النظرية التي هي نظرية لتوليد الجمل أساسا، لا تترك مكانا لمفهوم المعيار. وبالفعل، فإن شومسكي يعرّف المكوّن التركيبي لنحوه التوليدي بـ "... القواعد التي تميز التتابعات التي تصاغ صياغة سليمة من وحدات تركيبية صغرى (مكوّنات)، وتنسب إلى هذه التتابعات معلومات بنوية ذات طبيعة مختلفة مثلما تنسبها إلى التتابعات التي تنحرف بشكل ما عن الصياغة السليمة" (Chomsky, 1971, ص 12).

II.3. الإبداعية والتغير اللغوي

رأينا أن النظريات اللسانية الرئيسة تُلغي مفهوم المعيار من مجال بحثها، ولا تتناول إلا الفعل اللغوي في علاقته بالبنية التي تتحكم فيه واستعمال القواعد وكذلك الإبداعية التي تحدد النشاط اللغوي ذاته. ويجدر بنا الآن أن نتفحص جانبا آخر من هذه المسألة. فهل يكمن النشاط اللغوي في تطبيق قواعد البنية فحسب باعتبارها نظاما ثابتا، أم أنه يتضمن التغير اللغوي؟ وإلى أي مدى تسمح البنية والقواعد بالتغير؟ وهل يمكن أن يوجد المعيار في هذا المنظور باعتباره ضبطا للتغير؟

II.3.1. يرى سوسير أن التغير اللغوي ينتج عن التأثير التبايني لعامة المتكلمين وللزمن. فعندما نأخذ بعين الاعتبار العنصر الذي يكون أساس اللغة، وهو الدليل،

فإنه يُثبت أن تأثير عامة المتكلمين يميل إلى الحفاظ عليه. لكن الدليل من جهة أخرى، لا يمكنه أن يفلت من تأثير الزمن بسبب تكوينه نفسه وطبيعته الاعتبارية. "إن لغة ما عاجزة أصلا عن الدفاع عن نفسها ضد العوامل التي تُغيّر علاقة المدلول بالمدال من حين إلى آخر، وهذا من تبعات اعتبارية الدليل" (Saussure, 1955، ص110). وفي النهاية، إن عامة المتكلمين هي التي تقرر بشأن تطور اللغة، فإذا كانت تعمل بصفتها جماعة على المحافظة على المنقول، حتى تتحقق وظيفة التواصل اللغوي داخلها وتنتقل من جيل إلى آخر، فهي كذلك أصل التغير. إنها تعمّم التحولات التي يحدثها الأشخاص المتكلمون بين المدلول والمدال، وتنشئ الاستعمال الجماعي؛ وهكذا تعطي الشرعية للانحرافات عن المنقول والمعيّار.

II.3.2. وحسب نظرية يلمسلاف، تنتج الإبداعية والتغير حتما عن نظام اللسان. فهو نظام مكوّن من عناصر أساسية في المستوى الفونولوجي، وتُستخدم هذه العناصر لصياغة الأدلة عندما تتركب وفقا للقواعد الباطنية لهذا النظام. "فعدد العناصر وإمكانات الربط بينها محدّدة في بنية اللغة تحديدا نهائيا. ويحدّد استعمال اللغة أيّا من هذه الإمكانيات ستستغلّ" (Hjelmslev, 1966، ص61). ويُزيل يلمسلاف ما يبدو من تناقض بين البنية والتغير في قوله: "إن نظام العناصر تام لكن نظام الأدلة مُولّد؛ وتكوّن العناصر سلسلة مغلقة، بينما تتكوّن الأدلة سلسلة مفتوحة؛ وعدد العناصر ثابت في لغة ما، وقد يزيد عدد الأدلة تبعا للحاجة ورغبة المجتمع أو الفرد" (Hjelmslev, 1971، ص63). وهكذا فبنية اللغة لا تشمل أي حصر للتوليد والتطوير اللغوي؛ فهي ليست إطارا حاصرا أو إلزاميا أو معياريا، لكنها على عكس ذلك، تحتوي كل افتراضيات الإثراء والتغيير. وإلى جانب الإبداعية الباطنية للبنية، يذكر يلمسلاف مصدرا ثانيا لتوليد الأدلة، يقع خارج حدود التركيبات المطابقة للوظائف البنوية للعناصر (Hjelmslev, 1971، ص71 - 95 "La formation des signes")، ويسمي هذه التركيبات "أمثلة مضادة". وتنتج هذه المولّدات عن الحرية التي تملكها الجماعة اللغوية في إدخال أدلة

جديدة أو طرح أخرى قديمة وفقا للدلالات التي يراد التعبير عنها. وتتغير الأدلة حسب عدد من الإجراءات التي تسمى في مستوى العناصر الفونولوجية تخالفاً أو حذفاً صوتياً أو قلباً مكانياً، أو صياغة قياسية عن طريق الحمل المطرد أو التناظر أو الاختزال. كما قد تلجأ الجماعة إلى إدخال أدلة جديدة بمجرد اقتراضها من لغة أجنبية، أو إلى توليد بدائل لألفاظ تُعدّ محظورة. وقد تلجأ الجماعة أخيراً إلى ما يسميه يلمسلاف لفظة مستحدثة، أي إلى صياغة أدلة جديدة كلياً انطلاقاً من القواعد التي تتعلق بتشكيل المقاطع. وتوصف كل هذه المؤلّدات بأنها "أمثلة مضادة" لأنها لا تنتج عن التطبيق المجرد لقواعد النظام، بل تقتضي تدخلاً إبداعياً للجماعة.

II.3.3. وفي نظرية شومسكي (شومسكي، 1971، ص17)، وخلافاً لنظرية يلمسلاف الذي لا يذكر إلا المؤلّدات الناتجة عن القواعد وتلك التي تنتج بمعزل عنها، يُقابَل بين الإبداعية التي تُطبّق فيها القواعد وبين شكل آخر للإبداعية يغير القواعد؛ فهذه القواعد ليست ثابتة، لكن سيرورة التغير لا توضّح لنا. ويجدر بنا في البداية أن نوضح أن هذه القواعد تخص إنتاج الجمل والملفوظات لا صياغة الأدلة، كما هو الحال عند يلمسلاف. ولا نحتاج هنا إلى البحث في المجال الاجتماعي عن عناصر نظرية شومسكي التي يمكن أن توضّح لنا مفهوم التغير، نظراً لمثالية المتكلم - المستمع التي تؤسس العلاقة بين الأداء والكفاءة. ويسمح لنا التمييز بين النحو الكلي الذي يجمع القواعد العميقة والثابتة المشتركة بين كل اللغات، وبين أنحاء اللغات التي تتناول الاستثناءات والشواذ، يسمح لنا إذن أن نتوقع وجود مجال لتطبيق مفهوم التغير. والشيء نفسه فيما يخص التمييز بين مفهوم السلامة النحوية ومفهوم المقبولية. "فالمقبولية مفهوم ينتمي إلى دراسة الأداء، في حين أن السلامة النحوية تنتمي إلى دراسة الكفاءة" (Chomsky، 1971، ص23). ويقر كلا المفهومين بوجود درجات لكنهما لا يتطابقان، وقد تكون بعض الجمل مقبولة أو طبيعية إلى حد ما، وهي مصوغة وفقاً للقواعد النحوية. والحاصل أن التغير لا

يبلغ مستوى الكفاءة والسلامة النحوية، فهو على الأكثر يتعلق بمخالفات للقواعد. ولكن كيف يمكن أن تتحول المخالفة لإحدى قواعد السلامة النحوية إلى قاعدة بدورها؟ إن المخالفات للقواعد في مجال الأداء قد تكون، على عكس ذلك، مصدرا للتوليد، وتتحول إلى طرائق دائمة إذ يحدث شومسكي "عن المخالفات للقواعد بأنها طرائق أسلوبية" (Chomsky، 1971، ص30). وأخيرا، ينبغي أن نتقصى شرح مفهوم التغير في المستوى الذي يحدّ بين المكوّن التركيبي وبين المكوّن المعجمي والدلالي للجملة. فالقواعد تخص البنية التركيبية لكنها تُستبعد من المعجم، "وهكذا تكوّن المداخل المعجمية المجموع الكامل للعناصر اللغوية غير القياسية" (Chomsky، 1971، ص194). وبالتالي، فإن المعجم يمكن أن يقبل كل أنواع التغيرات دون التشكيك في القواعد. ولكن التغير، حتى في المستوى الأعلى أي عند اقتران المعجم والبنية التركيبية للجملة، يمكن أن يظهر في شكل انحراف عن "القواعد الانتقائية" التي لا يتحدد انتماؤها إلى التراكيب أو الدلالة تحديدا دقيقا، وهذه القواعد تخص العلاقة بين النمط النحوي للمكوّن المعجمي وبين سماته الدلالية. وقد تظهر في هذا المستوى درجات مختلفة للانحراف الذي يمثل مصدرا للتوليد. وأخيرا، لنضف أن نظرية شومسكي تحتوي على نظرية للاشتقاق المعجمي، وهو مصدر دائم لتوليد المداخل المعجمية وإثراء معجم اللغة. فيبدو إذن أنه بإمكاننا تحديد مفهوم التغير عند شومسكي بوضعه في مجال الأداء من جهة، وفي حقل المكوّنات المعجمية للجملة من جهة أخرى.

4.3.II. يمكننا، من دراسة هذه النظريات المختلفة، أن نستنتج أنها تتفق في النقاط الجوهرية التالية: ¹ تقرّ جميعها بوجود تقابل أساسي بين اللسان (البنية أو الكفاءة) والكلام (أو الاستعمال أو الأداء)، وذلك من خلال صياغات مختلفة؛ ² يقع التغير اللغوي في مجال الكلام وبصفة أدق في مجال المعجم؛ ³ قد يبلغ التغير نظام اللسان حسب سوسير، وقد يبلغ بعض قواعد النظام من خلال الأداء حسب شومسكي، بينما يرى يلمسلاف أن القواعد التي تنتج عن البنية ثابتة، لكن هناك

مولّدات قد تضاف إلى تلك التي تنتج عن القواعد؛⁴ يلتبس مفهوم "المعيار" بمفهوم "إبداعية" النظام والاستعمال، والواقع أنه معيار لغوي يدل على سيرورة اللسان؛⁵ لا مجال في هذه النظريات اللسانية لمعيار ينظر إليه على أنه مفهوم يحد من الإبداعية والقدرة على إثراء اللغة وتغييرها.

III. الإبداعية المعجمية والمعيار المعجمي

III.1. تنطبق النظريات المذكورة سابقا على اللغة في مجملها، وذلك عندما تعالج المسائل التي تثيرها الإبداعية والاستعمال والمعيار. ولا يعتبر المعجم مجالا لغويا مستقلا في هذه النظريات لكنه متضمّن في مسعاها العام لتحليل اللغة. ومع ذلك، فإن منطلق هذا التحليل يتغير في كل هذه النظريات. فسوسير يؤسس نظريته اللسانية على الدليل النظري، وهو اتحاد دال صوتي بمدلول دلالي، وهو مفهوم مجرد في سلسلة الخطاب. ويحدد يلمسلاف موقع العنصر الأساسي لبنية اللسان في المكوّن الفونولوجي الأولي الذي تصاغ منه الأدلة اللغوية الواقعية. أما شومسكي، فيرى مبدأ النظرية اللسانية في البنية التركيبية للجملة، ويتردد بخصوص مستوى اندماج المكوّن الدلالي والمعجمي في هذه البنية. ولكن كلاً منهم يمرّ بالوحدة المعجمية، سواء انطلق من العنصر ليرتفع إلى مساق العناصر ومنه إلى جملة الخطاب، أو كان يضع الواقع اللغوي الأولي في المساق التركيبي للجمال للنزول إلى المكوّن الأساسي.

III.2. وهذا لأن الكلمة تفرض نفسها بصفاتها وحدة لغوية وظيفية، فتظهر ضرورة هذه القطعة اللغوية وواقعيتها في كل نظرية. وقد صرح سوسير بذلك بوضوح في قوله: "من المفيد عمليا أن نبدأ بالوحدات وأن نحددها وأن نبين تنوعها عن طريق تصنيفها. وينبغي أن نبحث عما تستند إليه عملية التقسيم إلى كلمات، لأن الكلمة وحدة تفرض نفسها على الذهن رغم صعوبة تعريفها، وهي شيء مركزي في آلية اللسان" (Saussure, 1955، ص154). وقد حاول أن يعرفها بهذه العبارة: "قطعة صوتية تدل على مفهوم معيّن، وذلك بغض النظر عما يسبقها وما يلحقها في سلسلة الكلام" (Saussure, 1955، ص154). ولا ريب أنه تعريف يطرح بعض

المشاكل بحيث أنه يستند إلى سلسلة الكلام وحدها، لأن الوحدة الشفهية لا تطابق الوحدة الخطية بالضرورة.

ويستخدم يلمسلاف مصطلح الدليل بصفة نظامية للإشارة إلى الوحدة التي تنتج عن تأليفية العناصر الفونولوجية للبنية، لكنه يلاحظ ما للجماعة اللغوية من حرية في إدخال أدلة جديدة أو إلغاء أدلة قديمة عندما ينظر إلى المسألة من زاوية الجماعة اللغوية لا من زاوية النظام، واضطرّ إلى استخدام مفهوم "الأمثلة المضادة" ليحلّل هذه الصياغات التي لا تنتج عن مجرد تنسيق بين العناصر، أي ليعلّل ظهور الكلمات. ومن العجيب أننا نلاحظ من جهة أخرى، أنه استُدرج إلى استخدام مصطلح الكلمة عندما تَحَدَّث عن الملازمات الاجتماعية للغة والاقتراض من لغة أخرى أو البدائل التي يُستخدم فيها التلميح. وشومسكي الذي لا يستعمل إلا مصطلح المدخل المعجمي أو المكوّن المعجمي في تحليله للمقوّم التركيبي للجملة، ينتهي به المطاف في آخر الأمر إلى طرح مشكل طبيعة الكلمة في جانبها الدلالي أو التركيبي الداخلي. ويصرّح فيما يخص الجانب الدلالي أو التعريفي قائلاً: "إن مفهوم "المدخل المعجمي" بحد ذاته يستلزم معجماً ثابتاً وعالمياً من نوع ما، وتتميز هذه المواد على أساسه..." (Chomsky, 1971، ص217)، بل إنه راح يقترح في تحليله للجانب التركيبي إدخال تراكيب الكلمة في وصفه القائم على الرموز. "ولعله يمكن إعادة صياغة هذا الاصطلاح باعتباره جزءاً من التعريف العام لمفهوم "الكلمة". وبعبارة أخرى، يمكننا أن نحاول صياغة قاعدة عامة تُدرج حسبها حدود الكلمة على أساس الأنماط المعجمية وتفرعاتها في حدود الرموز المركّبة" (Chomsky, 1971، ص255، الهامش 44). فحقيقة الكلمة تفرض نفسها على كل المنظرين لأنها تحمل شحنة اجتماعية، بالإضافة إلى المكوّن اللغوي الذي مثّله. وتُعرّف بأنها وحدة لغوية مجردة، يمكن عزلها بفضل قابليتها أن تكون تأليفية تركيبية وبفضل قيمتها الاجتماعية، وذلك بسبب محتواها الدلالي الذي يمكن تخزينه في ذاكرة عامة المتكلمين في جماعة ما.

III.3. الكفاءة المعجمية للجماعة

III.3.1. إذا كانت الكلمة وحدة ذات مادة صوتية مجردة من الواقع اللغوي الذي يوجد خارج سياق الجملة، لكنها تتمتع بقيمة دلالية في نظر المتكلم وجماعة المتكلمين في مجموعها، فهذا يؤدي بنا إلى تعريف المعجم بأنه مجموع هذه الوحدات. فهو مجموعة "الأدلة" أو "الكلمات" التي لا توجد إلا في ذاكرة كل فرد متكلم، وفي ذاكرة عامة المتكلمين، وذلك بإحالتها إلى الأشياء والمفاهيم التي تدل عليها. لكن كيف نتمكن من وصف معجم الجماعة اللغوية؟ إن هذه الجماعة متجانسة من حيث قواعد إنتاج الجمل؛ وتنوع بفضل معجم المتكلمين الذين يكوّنونه تنوعا عجيبا. وفعلا، إن هؤلاء يندمجون في متفرعات اجتماعية ومهنية لها مخزون من الكلمات الخاصة التي ينفردون بمعرفتها واستخدامها. ونجد تفاوتاً كبيراً بين الأفراد الذين ينتمون إلى المستوى الاجتماعي نفسه حسب قدرتهم على تخزين الكلمات في الذاكرة وحسب السن ودرجة ثقافتهم. وهناك بالإضافة إلى ذلك كلمات ذات قيمة ترادفية، ويتوزع استخدامها حسب الطبقة الاجتماعية للمتكلمين ومقامات التواصل بينهم. فالكلمات شواهد على المستوى الاجتماعي للمتكلمين؛ وتلك زيادة على ذلك، قيمة إيديولوجية وتاريخية. ويمكننا حينئذ أن نفكر في حلّين من نوع كمي: وصف المعجم وصفا شاملا دون أي تمييز فيه ويزيل بذلك مشكل الاختيار؛ أو تحديد معجم للغة المشتركة ينتقي من مجموع الكلمات تلك التي يعرفها كل أفراد الجماعة ويستعملونها للدلالات نفسها. وتتطلب الفرضية الأولى الاختيار بين الوصف الزماني والوصف الآني؛ وهي طوباوية في كلتا الحالتين لأنه يستحيل أن نحصي كل الكلمات وكل الاستعمالات التي وُجدت عبر تاريخ اللغة، ولأن الإحصاء الآني لا يمكنه أبدا أن يدوّن كل الكلمات التي تظهر، مثلما يعبر عنه يلمسلاف تعبيرا جيدا في قوله: "لا مناص من أن قائمة من الأدلة، أو قاموسا ما لا يمكن أن يكتملا مطلقا، وذلك لأن أدلة جديدة تنشأ خلال تأليف القاموس وأكثر منها خلال استعمالنا له" (Hjelmslev, 1966، ص 87 - 88). ويمكن أن يستند

وصف معجم اللغة المشتركة إلى الإجراءات الإحصائية، وتُرتَّب الكلمات حينئذ ترتيباً تواترياً، وتُعتبر الكلمات التي تحظى بأكثر تواتر كلمات تنتمي إلى اللغة المشتركة. لكن هذا المنهج يفترض أن عينة المتكلمين الذين نجمع كلامهم تمثل حقاً الجماعة في مجموعها، وأن الحوارات المدوّنة تحتوي كل الكلمات الأكثر استعمالاً في مقامات التواصل الأكثر تواتراً. ولا يُقدّم الإحصاء إلا أرقاماً لتفسير الواقع كما هو الحال في كل العلوم الإنسانية، ولا يستطيع أن يحل محلّ تفسير هذا الواقع واختيار عينة منه.

ونظراً لعدم إمكانية أن يستند تعريف معجم الجماعة إلى مفاهيم كمية لا غير، يبقى أن نحدّد قواعد تحليله. ويمكن أن نطرح هذا المشكل بتوسيع مجال علم التراكيب إلى مجال المعجم في مصطلحي الكفاءة والأداء، حيث ينبغي أن نتوصل إلى تعريف معجم اللغة بأنه مجموعة منتهية اعتبارياً، وذلك انطلاقاً من كل الكلمات الأكثر استعمالاً في كل المقامات ومن قبل كل المتكلمين داخل الجماعة. وبما أن الارتقاء المباشر من الأداء إلى الكفاءة المعجمية للجماعة مستحيل، فإن الأمر يؤدي بنا إلى تحديد متكلم - مستمع مثالي يمثل كل المتكلمين في الجماعة في شخص المتكلم - المعجماتي. ومع ذلك فليس هذا تعميماً للاصطلاح، لأننا في نهاية الأمر، لا نُحدّد قواعد إنتاج المفردات بالكفاءة مثلما نُحدّد قواعد إنتاج الجمل، لكننا نحدد جملة من الألفاظ المنتقاة، حتى لو كانت هذه المجموعة من الألفاظ تتخذ قيمة تعليمية في نظر المتكلمين داخل الجماعة.

III.2.3. "المعيار" اللغوي للمعجم

تنجم الصعوبة التي نواجهها في تعريف المعجم عن طبيعته نفسها، باعتباره جملة من الأدلة ذات وجه دال ووجه مدلول عليه، حيث يتحكم فيه معياران مختلفان: "معيار" لغوي ومعيار اجتماعي.

III.1.2.3. إن إنتاج الوحدات المعجمية تتحكم فيه قواعد الصياغة مثلما تتحكم في مساقات الألفاظ التي تكوّن الجمل، وهذا إذا ما استُخدمت في ذلك عناصر

بسيطة تشكّل بتركيباتها وحدات مرّبة حسب إجراءات الإلحاق والتصدير والتركيب. وتختلف التراكيب المعجمية في قرائنه عن تراكيب الملفوظ لا سيما بغياب الرابط وضم العناصر المرّبة إلى بعضها والعديد من السمات الأخرى أيضاً؛ لكن مبدأ العلاقة بين العناصر هو من نفس الجوهر. فهناك عناصر صوتية سواء أكانت بسيطة أم مرّبة من قبل ولها معنى، تتركب معاً لإنتاج وحدة جديدة حسب مساق معيّن من العناصر يحمل دلالة جديدة. فيقتصر النحو المعجمي على نماذج التصدير والإلحاق والتركيب؛ لكن تكرارية قواعد إنتاج الوحدات المعجمية غير محدودة في هذا النطاق كما هو الحال عند إنتاج جمل الخطاب. وتزول الحدود بين تراكيب الجملة والتراكيب المعجمية أحياناً، عندما تنتج الوحدة المعجمية الجديدة من تركيب مورفيمات مستقلة. ونجد أنفسنا أمام عملية تطبيق لقواعد النظام اللغوي وأمام معيار للتوليد لا أمام حد للإبداعية، سواء كان الأمر يتعلق بتفسير توليدي من هذا النوع، أو تفسير سوسيري يعتبر أن مصدر التوليد المعجمي لا يكمن في العلاقة التركيبية بين العناصر فحسب، وإنما في وجود علاقة تعريفية داخل أصناف العناصر أيضاً، وتستند هذه العلاقة إلى القياس.

III.2.2.3. وتكون الإبداعية المعجمية ذات طابع دلالي أيضاً: فقد يصبح الدال الواحد حاملاً لمعنى جديد، فليس الدليل شجرة/arbor لسوسير إلا وحدة نظرية، ويُلزِمنا واقع سيرورة اللغة أن نلاحظ أن أغلبية الأدلة متعددة المعاني وذلك بقدر ما هي أقدم، فادعاء تجميد الكلمة في معناها الأصلي لا سند له. وترتبط التغييرية الدلالية بطبيعة الدليل ذات الوجهين؛ وتنتج عن نشاط وظيفي يجري بين الإبداعية التعبيرية للفرد المتكلم الذي يحتاج إلى تجاوز الحدود الدلالية التي تُنسب إلى الكلمة، وبين القدرة على الفهم لدى المخاطب المنغلق في هذه الحدود، فكل تجديد دلالي يفترض بعض التجاوز للمعاني التي أُقِرّت. ومهما كان مفهوم الإدراج المعجمي في قواعد إنتاج الجملة، فمن المعلوم أن التوليد الدلالي بمعناه الدقيق لا يمكن أن يُدرك ويوضّح إلا في ملفوظ الجملة، سواء اعتُبر المعنى كلياً في مستوى

المعجم، أم مشكلاً من خلال تركيب بين السمات الدلالية في بناء الجملة نفسه. وهذا التوليد دائم، ويوافق طبيعة التعبير اللغوي؛ ويقع ما بين الأداء الأسلوبي العادي وبين ظهور لفظ جناسي إذا كان المعنى الجديد قد انتشر انتشاراً كافياً بين أوساط الجماعة اللغوية. فليس ثمة تقييد للإبداعية في هذا المجال هو الآخر، وإلا نتعرض لاستنفاد كل أصالة في الأسلوب، أو لحرمان ألفاظ المعجم من مردوديتها.

III.3.2.3. للمعجم وظيفة تمثيل العالم في اللغة، بما فيه من تنوع مادي واجتماعي وفكري. وينجر عن ذلك أن لكل تطور أو تحول أو توليد على الصعيد الإحالي انعكاسه الآلي على الصعيد المعجمي، مهما كان الشكل الدلالي المعجمي المتبني للتعبير عن ذلك. ولا يسعنا في هذا المجال، إلا أن نترك اللغة تمارس وظيفتها، فيتحتم على المعجم أن يواجه الحاجيات الجديدة. وينبغي أن نسّمى كل شيء وكل مفهوم ليكونا مادة للمعرفة ويرتقيا إلى الحياة الاجتماعية. وكما قال الشاعر اللاتيني هوراس *Verba res sequuntur: Horace* (إن الكلمات أشياء متلاحقة).

في هذا المجال، بدلا من أن نحد من التوليد المعجمي، نقلق من عدم كفاية المادة اللغوية: إننا نشكو من عجز اللغة الفرنسية عن الاشتقاق، ونذهب إلى اقتراح تجديد المادة الصرفية باستخدام التركيبات الفونولوجية التي لم تُستغل. فلا أحد يشكّك إذن في الحاجة اللغوية إلى التسمية؛ فليس المطلوب إلا تسهيل استعمال هذه التسمية.

III.3.3. المعيار الاجتماعي في المعجم

باعتبار المعجم يمثل مجموع العناصر المعجمية المخزّنة في ذاكرة الجماعة اللغوية، فإن له بالضرورة مظهرا اجتماعيا؛ لأنه يعبر في اللغة، عن الحياة والبنى الاجتماعية لهذه الجماعة. وهكذا يصبح بذاته بنية لهذه الجماعة، وتخضع هذه البنية، مثل الجماعة، إلى معيار مشترك، على أساس أن المعجم من عناصر حياتها وبقائها.

III.3.3.1. ويتجلى المعيار الاجتماعي في المعجم في بداية الأمر في التعريف ذاته الذي نعطيه للمعجم. وفعلا، فإن المعجم لا يكون إلا عنصرا وظيفيا في لغة التواصل

اكتفيننا بتفحصه من زاوية سيرورة اللغة في الآنية المعاصرة، فهو مستودع الكلمات التي تُستخدم لصياغة الجمل. وتُعتبر فعالية التواصل ووضوحه حاجة اجتماعية تؤثر في اختيار الجماعة للكلمات. وتقاوم نزعة الجماعة إلى تنميط الكلمات أهواء الفرد المتكلم، فعند توفر كلمتين توزّع الجماعة استعمالتهما بطرق مختلفة؛ وهكذا فبعد التردد ما بين automation (تألُّ) و automatisisation (تألية، تأليل) للدلالة على سيرورة مَكْنَنَة العمل دون تدخل الإنسان، نشهد تبني automation و automatisisation للدلالة على استبدال الإنسان بالآلة فحسب. وتُهمَل الأسماء المترادفة ترادفا مطلقا أو تتخصّص، وكذلك اللواحق (-age و -ment). ويفرض المعيار الاجتماعي نفسه في النظام الكتابي في صورة شكل خطي وحيد لكل كلمة؛ وإذا كانت اللُّكَنَات الجهوية تبقى في النظام الشفهي، فإن النطق يميل إلى التوحد حسب نظام ما. فيتجلّى المعيار الاجتماعي في قواعد الإملاء والنطق التي تدرّس في المدرسة، كما يتجلّى في التعليمات الخاصة باستعمال معنى الكلمات الأساسية في المعجم استعمالا دقيقا ومناسبا.

أما إذا عرّفنا المعجم بأنه مجموع الكلمات التي توجد والتي وُجِدَت في منقول لغوي يعود إلى زمن بعيد أو قريب، فإن الجانب الاجتماعي يتجلى في مفهوم "ذخيرة" اللغة. وتتدعم الجماعة من خلال استمراريتها التاريخية، باعتبار أن أكبر عدد من كلمات اللغة ينبغي أن يعرفه المتكلمون الحاليون. وتتوزع هذه المعرفة وفقا لمعيار اجتماعي ثقافي يتغير حسب أنماط المجتمع. وفي مجتمعنا، فإن أفراد الجماعة الذين تمكّنهم وضعيتهم الاجتماعية أن يفتحوا على ثقافة معمّقة، سيعرفون الكلمات الأشدّ ندرة، ويتمكنون من قراءة النصوص التي تحتوي عليها في حين أن الآخرين سيكتفون بالرصيد المعجمي الذي يُستخدم في التواصل اليومي.

2.3.3.III. بفضل تعليم اللغة في المدارس واستعمالها في كتابة النصوص والإنتاج الأدبي، أصبحت الجماعة تدرك أهميتها باعتبارها مؤسسة اجتماعية، فضلا عن كونها مجرد وسيلة اتصال وهمزة وصل بين الأفراد. وفي مجال المعجم، يتجلى تثمين

اللغة باعتبارها مؤسسة في طريقة تنظيم القاموس اللغوي. وفعلا، إن هذا النوع من القواميس يعبر عن الحاجة الاجتماعية إلى تقنين معجم الجماعة. ولا ريب أن كل قاموس صورة مصغرة للمعجم الموزع في أدمغة كل أفراد الجماعة وفي العديد من الجمل التي تنتج حسب إبداعية النظام اللغوي، وينحرف نوعا ما من هذا الجانب نفسه عن واقع هذا المعجم، وإن كان يطمح إلى وصفه وصفا شاملا. لكن القاموس اللغوي يقوم في مبدئه على الاختيار، وهو ما يعني أن نحتفظ فيه من المعجم بالكلمات التي يفرضها نموذج اجتماعي ثقافي متكلم له مستوى عال، وأن نستبعد اللفظ التخصصي الدقيق الذي لا يحظى استعماله بانتشار كبير بين الجماعة، وأن لا نقبل من الكلمات الجديدة إلا ما حصل منها على حق إقراره بفضل انتشاره، وحظي بما يضمن جودته بفضل النص الذي ظهر فيه والشخص الذي أنتجه، وأن نحافظ على بعض الألفاظ بناء على قيمتها الأدبية وإن صارت بالية، وأن نجعل لكل كلمة أو عبارة شجرة سُلالية تضمن لها مكانها في المعجم. فيستخدم القاموس اللغوي إذن لتحديد استعمال معين للمعجم، ويكون هذا الاستعمال معيارا معجميا لكل الجماعة اللغوية. ويضمن وجود الكلمة في القاموس إمكانية استعمالها من قبل من لا يرغب أن يتكلم لغته على نحو سليم فحسب، وإنما يحرص على أن يبدو مثقفا أيضا، ولذا نرى المؤلفات تستشهد بأحد القواميس لتبرير استعمال اللفظ في دلالاته الدقيقة. فيمثل القاموس اللغوي إذن معيار المعجم، وليس هذا المعيار لغويا حسب الدلالة التي أعطيناها لهذا المصطلح آنفا؛ ففعلا، إن القاموس يُحصي العناصر المعجمية التي تشكّل الملفوظ فقط، ولا يخضع بناؤه لقوانين الخطاب بفضل ترتيبه الألفبائي واستخدام اللغة الواصفة في التعاريف التي يحتويها؛ فالمعيار اجتماعي أساسا بما فيه من اختيار للكلمات ودلالاتها.

III.3.3.3. يتضمن وصف المعجم نوعا من التدرج، ذلك أن الكلمات والاستعمالات تصنّف فيه حسب مستويات اللغة (متداول، شعبي، سوقي، مبتذل، عامي، أدبي). ويكون مفهوم المستوى اللغوي هجيناً، إلى حدّ ما، على أساس أنه يشمل،

الوضعية الاجتماعية للمتكلم ومقام التواصل في آن واحد. وهكذا فإن "شعبي" يتعلق بالطبقة الاجتماعية (مثل: avoir les jetons [ارتعب]) في حين أن "متداول" (مثل: casse-pieds [مزعج]) ينطوي على مؤانسة ما في الخطاب فحسب. وإذا أردنا أن نبرر هذه التصنيفات بتعليلات سوسيو لغوية بحتة، سرعان ما نكون أمام متناقضات يتعذر علينا إيجاد حل لها. فالواقع أن هذه التسميات التصنيفية تعبر عن معيار اجتماعي ثقافي، يجوز حسبه أن تُستخدم مفردات مهذبة أو متداولة أو حتى عامية في نمط من الخطاب يتناسب مع مقام معين. ولا تتطابق حدود العامية نفسها مع الحدود التي يفرضها الوسط الاجتماعي، إذا ما أدخلنا مفهوم المهنة في تعريفها. ولنقل إن هذا التدرج في مستويات اللغة يشكّل أحد عناصر المعيار المعجمي، فهو سلّم قيمّي يُستخدم إشارةً لمستعمل القاموس. على أن هذا المعيار له جانب اجتماعي فقط؛ ودليل ذلك أن الكلمات لا توسم بعلامة تميّزها وسما نهائيا، وبإمكانها أن تنتقل من طبقة إلى أخرى حسب تطور الأخلاق وإعادة توزيع التصنيفات الاجتماعية.

III.4.3.3. رأينا في تعريف المعيار اللغوي أن البنية الفونولوجية والتراكيبية للغة ما ينظّمها عدد من القواعد. وقد يتحول المعيار اللغوي إلى معيار اجتماعي، حين تتأثر قواعد النظام ذاتها عن طريق الاتصال بلغة أجنبية والاقتراض منها. ويتعلق الأمر بتحديد درجة الانسجام بين ألفاظ المعجم الأجنبي ومعجم اللغة المقترضة، فمثلا درجة قبول الألفاظ الأنجلوأمريكية في اللغة الفرنسية. ويتجلى المعيار المعجمي في بداية الأمر، في الانقباض أمام مجموعة من الفونيمات التي يصعب على متوسط المتكلمين النطق بها (مثل: engeneering و design)، غير أن الألفاظ التي يمكن نقل فونيماتها تُقبل بسهولة لا سيما منها أحادية المقطع أو ذات المقطعين (best, boom, campus)، ومبدئيا لا يُعترض على الكلمات التي رُكّبت في اللغة الفرنسية تركيبا مماثلا للإنجليزية (container, management). وبما أن تسمية الأشياء الجديدة تُعدّ من وظائف المعجم، فإن كل كلمة أجنبية تدل على شيء لا نظير له في المجال

الوطني تُقبل بدون اعتراض (pénicilline, radar). وهناك معيار معجمي وطني يتحرر من نظام القواعد اللغوية نفسه، بصرف النظر عن انعكاساته النفسية، متعاطاة أم لا، بخصوص ما يُشتق من اللغات الأجنبية، أو من بعضها.

III.5.3.3. يتجلى المعيار الاجتماعي أيضا في قبول الكلمات الجديدة أو رفضها أو هجر الألفاظ المثبتة في معجم اللغة، ويسمى التدخل غير الواعي للجماعة اللغوية استعمالا. ولا تفصل الجماعة بحكم صريح في أن اللفظ أصبح باليا؛ ولهذا، فإن الاحتفاظ بالكلمة في صُنافه القواميس لا يضمن لها البقاء، بل يضمن لها وضعها معينا في معجم اللغة فقط. وتستقر الكلمات الجديدة بفضل حكم الجماعة أيضا، ولا وجود للتوليد المعجمي الفردي إلا بانتشاره بين عامة المتكلمين، حيث يمكن أن يدعم هؤلاء الشخص المجدد أو لا يستجيبون له. ونلاحظ أن بعض الموضوعات اللغوية تنشأ بدافع اجتماعي، مثل موضة الأزياء، ولا تفرضها أي متطلبات تواصلية للدلالة على أشياء أو مفاهيم جديدة. ولا تُشيع الموضة كلمة جديدة واحدة فقط، بل تشيع عنصرا يُولد عددا كبيرا من الألفاظ، وهكذا بإمكاننا أن نسجل في Dictionnaire des mots nouveaux لـ ب. جيلبير P. Gilbert أكثر من مائة مثال لألفاظ وُلدت باستخدام العنصر الأولي mini. فيتجلى المعيار المعجمي حينئذ في استقرار المولّدات في اللغة، وهي مولّدات يعمّمها الاستعمال والمتكلمون داخل الجماعة، لا سيما في الشكل الذي سجلتها به القواميس.

IV. المعيار المعجمي والصّفوية المعجمية

1.IV. لقد بيّن سوسير (انظر: 1.3.II) أن مبدأ اعتبارية الدليل الذي يجرده من أي علاقة بالواقع الخارجي، ينجر عنه جعل أغلبية الجماعة اللغوية القاعدة الوحيدة له. فيُنقل المجموع الأساسي للمعجم حتما من جيل إلى آخر لضمان إمكانية التواصل بينهما، وينتج عن ذلك استقرار المعجم الأساسي للغة، والمقاومة الاجتماعية للتجديد، أي الحفاظ على المنقول المعجمي. لكن المعجم من جهة أخرى، تخترقه قُوى التجديد من جراء ارتباطه الوثيق بعالم الدلالة، وهو عالم البشر الذي

يحرّكه مصير يتغير باستمرار. فتشكيل المعجم أو معياره في زمن معيّن من نتاج التأثير المتضاد لقوى المحافظة وقوى التجديد؛ ويتجلى هذا التوازن غير المستقر في التجديد الجزئي والمتواصل للمخزون المعجمي، وذلك بظهور كلمات ومعان جديدة وزوال كلمات أو معان بالية. وهنا يكمن الجانب الدينامي للاستعمال، والذي يتمثل في السماح للقواعد التوليدية للفظ المستحدث في شكله ومعناه، أن تلعب دورها، في ارتباط بتطور المجتمع، ويتمثل كذلك في قبول إنتاجات هذه القواعد عند التأكد من ضمان انتشارها نسبياً.

2.IV. وتتميز الصفوية المعجمية بأنها لا تأخذ بعين الاعتبار من هذا المعيار المزدوج إلا قوة المحافظة، وتعتبر كل توليد مضرًا للنظام القائم. وهكذا تصنع نموذج اللغة ومعجمها، ويتميز هذا النموذج في جوهره بالوضوح والدقة والبساطة والتهذيب وأناقة التعبير، ويسمى كل هذا بعبقرية اللغة. ويُحفظ في تجديد المعجم من طول الكلمات المركّبة بوجه خاص (المشتقات من الأفعال التي تنتهي بـ -tion- ومتفرعاتها التي تنتهي بـ -tionner- أو -tionnel-)، واللجوء إلى نموذج التركيب اليوناني في المفردات العلمية والتقنية لأن الكلمات تبدو بذلك وحشية، وأنها صياغة تركيبية تخالف الترتيب: معرّف/معرّف. ويشكّل إدخال معنى جديد في استعمال الكلمة انحرافاً مذموماً عن سابق معناها الصحيح والدقيق، فترتكز كل إيديولوجية في مذهب المحافظة اللغوية على افتراض تفوق ما يوجد على ما يُؤلّد.

وقد كان فوجلا Vaugelas يرى أن منع توليد كلمات جديدة يمتد إلى الملك نفسه. فإذا حدث أن تجرّأ أحد المجازفين على ذلك، فإن الاستعمال السيد يكون هو الفاصل - باعتبار أن الاستعمال معرّف بأنه ما تداوله "أكثر أعضاء البلاط سلامة، طبقاً لأسلوب الكتابة عند أسلم الكتاب في ذلك الزمن". وقد مثّلت النموذج الاجتماعي واللغوي فيما بعد نخبة اجتماعية، وهي الطبقة المهيمنة التي تمتلك أسباب الثقافة، وأفضل الكتاب الذين تعترف بهم. فقد غدا النموذج اللغوي يتمثل في اللغة المكتوبة، لأن النصوص المكتوبة تميل بطبيعتها إلى احترام المعيار

النحوي والمعجمي القائم. وفي مقابل ذلك، يُتحفظ من اللغة الشفهية التي تمثل لغة كل الناس وموضع التجديد التلقائي لا سيما في المعجم. وهذا ما يبدو من خلال دراسات أ. دارمستيتير A. Darmesteter في النحو التاريخي: فبإمكاننا أن نترك للكاتب حرية اقتراح الألفاظ المستحدثة؛ ويكفي أن يبرر "تجاسره على اللغة بقيمة اللفظ الذي يستحدثه"، لكننا لا نتعامل بالتسامح نفسه مع ما تولده عامة الناس: "فإذا كان اللفظ الذي تستحدثه عامة الناس يعبر عن ظاهرة جديدة، فهو شرعي وينبغي أن يُقرَّ به فوراً، لكنه إذا عبّر عن ظاهرة قديمة فينبغي أن يقاوم ما أمكن من الوقت، وألا يُقرَّ به إلا بعد أن تتبناه الأغلبية. فالشعب هو السيد فيما يخص اللغة؛ وتكتسب أخطاؤه نفسها صفة القانون بمجرد اعتمادها. لكن علينا أن نواجه هذه القوة الثورية التي سرعان ما تجر معها لغة العامة بأن نتصدى لها باحترام المنقول، فالمسألة هنا تتعلق بالخطر الذي يهدّد أصالة أدبنا".

وقد تكونت طبقة من الكتاب الذين حقّق أن تقوم لغتهم مقام النموذج، وذلك وفقاً لمجموعة من الأعراف الاجتماعية. وكان المقياس شهرتهم وانتشار آثارهم الأدبية، على أن للمجتمع وسائله للتأثير في هذه الشهرة وترقيتها. ويصنع الإشهار نصيباً من المجد في مجتمعنا المعاصر، بانتقاء القيم حسب مقاييس تبتعد عن القيمة التراثية للنتاج الأدبي في أغلب الأحيان. ولذلك، فإن الصفيين كانوا يفضلون الرجوع إلى الأجيال السابقة من الكتاب المعترف بأفضالهم، حتى يتجنبوا إلى حد ما خدعة المجد الذي يُخشى ألا يدوم طويلاً. وقد زوّدنا المجمع الفرنسي بالقيم الأكثر رسوخاً؛ فيُعتبر المعجم الذي استخدمه أعضاؤه في مؤلفاتهم نموذجاً للاستعمال الحسن، باعتبار هذه المؤسسة رمزا للحفاظ على المنقول في حد ذاتها، ونظراً لأن قاموسها هو الذي يقرر متى ينبغي أن نعتبر أن الكلمة الجديدة قد أقرّها الاستعمال. وأخيراً، ينبغي أن نذكر المقالات اللغوية في العديد من الجرائد ذات التوزيع الواسع بصفتها أحد عوائق التجديدات المعجمية الارتجالية، كما ينبغي أن نشير إلى النوادي والدواوين المختلفة التي تسعى إلى "الدفاع عن اللغة" لا سيما

ضد الانحرافات المعجمية، وكذا قواميس الصعوبات التي تخصص مكانا إلى جانب القواعد النحوية للكلمات التي قد تتعرض لتغيرات في الشكل أو المعنى. وتشكل كل هذه المؤسسات الجهاز المعياري الذي يحافظ على معجم اللغة في حدود عُرف صارم، ولا يسمح بانتشار الصيغ المعجمية الجديدة إلا بالتقتير.

كما تؤثر قيود اجتماعية أخرى في تعريف معجم جيد، وتنتج عن بعض قواعد اللباقة، أي قواعد "الطبقة المهذبة"، وهي قواعد تمنع استعمال الألفاظ الفظة التي تحيل إلى الوقائع الفيزيولوجية والجنسية، فنجعل حاجر التلميح أو نُقْط الحذف لتجنب استخدام هذه الألفاظ المحظورة. وينبغي أن تستبعد المؤلفات الموجهة إلى التلاميذ خاصة هذه الكلمات المحظورة استبعادا مطلقا، وهو ما يسهم في إنشاء تفاوت بين المفردات الحقيقية للتلاميذ ومفردات قاموسهم. وتضاف إلى قيود آداب السلوك المقتضيات الجمالية التي يستند إليها التحفظ من الكلمات العلمية التي يبدو تركيبها الصرفي والفونولوجي مُنْقَرَا.

3.IV. ويصاحب الإديولوجية المحافظة للصفويين فيما يخص المعجم شيء من التشيع اللغوي. كان الصفويون يثرون ضد كل لفظ دخيل مهما كان مصدره، بغية المحافظة على اللغة الوطنية في صفائها المطلق، ناسين أن معجم اللغة استطاع عبر القرون أن يستوعب على نحو متتابع العديد من الألفاظ اللاتينية واليونانية التي اقترُضت مباشرة أو عن طريق اللاتينية، والألفاظ الإيطالية والإسبانية والإنجليزية. وكانوا يقترحون العودة إلى مفردات اللغة القديمة (مثل: *nuisance*) معارضين بذلك اللجوء إلى المركبات اليونانية اللاتينية في المصطلحات العلمية والتقنية، دون أن يأخذوا في اعتبارهم أن قِوام المخزون القديم للغة الفرنسية قد يتشكل من أصول لاتينية أو كلمات اقترُضت من اللاتينية. وغالبا ما كانوا يطالبون بالحفاظ على صيغ التركيب اللاتيني المحض أو اليوناني المحض، ويرفضون الصياغات الهجينة المشتقة من اللغتين اللاتينية والفرنسية أو اليونانية والفرنسية والتي تمثل رغم ذلك إحدى مراحل اندماج طريقة الصياغة في نظام اللغة الفرنسية. وكانوا ينددون بشدة باجتياح

الألفاظ الأنجلوأمريكية للمعجم، دون التمييز بين الضرورية والحتمية وتلك التي يمكن أن تُترجم أو تكيّف، ودون أن ينددوا مع ذلك بالأسباب الاقتصادية والسياسية لهذا الاجتياح، وكأنّ المعجم يمكن أن يُعزل عن الواقع الذي يحيل إليه.

ويؤدي بنا التجاهل نفسه للواقع الاجتماعي الذي يحدد جوهر المعجم إلى اقتراح مفهوم الفرنسية العالمية، باعتبارها لغة ثقافة ولغة استعمال في كل الجماعات الناطقة بالفرنسية خارج فرنسا. ولهذه الجماعات مع ذلك خصوصية اجتماعية ووطنية وثقافية تقتضي حتما وجود تمايز معجمي فيما بينها. والواقع أن المسألة تتعلق بالتصدي للتوسّعية اللغوية المعتمدة على توسع اقتصادي، بواسطة سياسة لغوية ممرّكة تعتبر شكلا آخر للتوسعية اللغوية الاقتصادية، وإن لم يشعّر بذلك مَنْ يعيشون في اتصال مباشر بلغة أجنبية، ويحسون أنهم مهددون في لغتهم.

4.IV. وما كان يمكن أن تستمر القطيعة بين تصلب المفهوم الصّفويّ للمعجم وواقع تطور المعجم. ولذا نشهد تطورا في مفهوم المعيار المعجمي.

فعلا، إن المعجم يعطي أهمية أكبر فأكثر للألفاظ التي تحيل إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع. وقد ذكر ب. جيلبير في مقدمة قاموسه Dictionnaire des mots nouveaux، أن 45 000 من أسماء الماركات تودّع كل سنة. وتلجأ تقنية الإشهار إلى التجديدات اللغوية باستمرار، ولا ريب أن هذه الصياغات لا تدخل كلها في معجم اللغة، لكنها تمارس عليه ضغطا مستمرا، إلى حد أن الانتقاء المعجمي التقليدي يشكك فيه. وكما يوضح صحفي في جريدة Le Monde، فإن وفرة الصياغات المؤلّدة التي تستخدم للدلالة على هذا التوليد (كلمات جديدة، وكلمات تطابق ذوق العصر، وكلمات وحشية)، تشهد بنفسها على الواقع المعجمي الجديد.

إن النموذج الأدبي التقليدي يتغير، فقد أصبحت النصوص الصّحفية تُقبّل مصدرا للغة المكتوبة. وتكون في تنوعها بمثابة مرحلة انتقالية من النص الأدبي إلى النص المنطوق في أخبار وكالات الأنباء، وتعطي مكانة الوسائل السمعية البصرية في المجتمع

المعاصر حظوة للغة المنطوقة تعادل حظوة اللغة المكتوبة والأدبية، وهكذا يتجدد أساس وصف المعجم. كما ينبغي أن نحلل التحولات التي يخضع لها النتاج الأدبي، وأن ندرك كيف تؤثر مفاهيم الجريدة المكتوبة والجريدة الناطقة والسرد الأدبي الواحدة منها على الأخرى، وكيف يَستخدم حوار الفيلم أو نص الأغنية عناصر معجمية جديدة، أو يُولدان منها عناصر أخرى. ونشهد في الوقت نفسه تطورا مكثفا للأخلاق، وزوالا سريعا للمحظورات عند استخدام المفردات، وتداخلا لمستويات اللغة، ويؤثر مجموع هذه التحولات حتما على المعيار المعجمي. ويكون معجم القاموس اللغوي أكثر قبولا لكل الألفاظ المستحدثة، ولكل الكلمات التي كانت تعتبر فيما مضى عامية أو مبتذلة، ولكل الكلمات العامية أيّا كان شكلها. ويتلاشى التمييز بين الألفاظ الدخيلة ذات المعنى الحقيقي وبين تلك الدخيلة بالنظر إلى صيغتها، وذلك بسبب نفاذ مفاهيم وصيغ خاصة بحضارات أجنبية.

وفي هذا السياق التطوري، نرى تعريفا رسميا جديدا للتوليد بدأ يرتسم، ويزول التحفظ من اللفظ المستحدث ليفسح المجال لسياسة التوليد الموجه. وقد وضعت المنظمة الرسمية للمجلس الدولي للغة الفرنسية جردا لوسائل إنتاج الكلمات الجديدة لجعل اللغة الفرنسية أكثر تنافسية في المنافسة الدولية. ولن نحتفظ من هذا المنظور الرسمي الجديد إلا بإقراره أنه يوجد معيار معجمي بالفعل، وأنه ذو طابع اجتماعي وإيديولوجي جوهريا، ومن ثم تطوري².

الإحالات

- 1- نشرت هذه الدراسة بقلم: لويس غيلبير Louis Guilbert في مجلة: Langue Française، ديسمبر 1972، الرقم 16، لاروس.
- 2- عُرض مخطط هذا المقال على أعضاء فرقة البحث في التوليد المعجمي. (فرقة البحث المشاركة في المركز الوطني للبحث العلمي (C.N.R.S.). فرقة البحث المشاركة (E.R.A.) - الرقم 353، ومخبر جامعة باريس العاشرة، (نانتير). وكان محل ملاحظات ونقاشات.

المراجع

- Saussure, F. De. 1955. Cours de linguistique générale. Payot. 5ème éd.
- Hjelmslev, L. 1966. Le langage. Ed. de Minuit.
- _____. 1971. Essais linguistiques. Ed. de Minuit.
- Chomsky, N. 1971. Aspects de la théorie syntaxique. trad. Jean - Claude Milner. Ed. du Seuil.
- Genouvrier, E. 1972. "Quelle langue parler à l'école? (Propos sur la norme du français)". Langue Française. n° 13 "Le français à l'école élémentaire".
- Rey-Debove, J. 1970. La lexicographie. Langages. Vol. 5. n° 19. Larousse.
- Dubois, J. et C. 1971. Introduction à la lexicographie: le dictionnaire. Larousse.
- Darmesteter, A. 1898. Cours de grammaire historique. Delagrave.
- Gilbert, P. 1971. Dictionnaire des mots nouveaux. Hachette. Tchou.
- Le Grand Larousse de la langue française. vol. I. Introduction.
- Vaugelas, Claude Favre De. 1934. Remarques sur la langue française, Ed. Streicher. Droz.

مسرد المصطلحات

Abréviation	اختزال
Académie	مجمع
Accent	لكنة
Acceptabilité	مقبولية
Acte	فعل
Acte de parole	فعل كلامي
Adverbe	ظرف
Analogie	قياس
Analogique	قياسي
Anglicisme	لفظ إنجليزي
Arbitraire	اعتباطية
Argot	عامية، عامي
Argotique	عامي
Auditeur	مستمع
Barbare	وحشي
Base lexicale	أصل معجمي
Catégorie Base lexicale	طبقة
Catégorie lexicale	نمط معجمي
Catégorie grammaticale	نمط نحوي
Chaîne du discours	سلسلة الخطاب
Chaîne parlée	سلسلة الكلام
Changement	تغيير، تغيير

Classe	صنف
Choix	اختيار
Code	نظام
Collectivité parlante	جماعة المتكلمين
Combinaison	تركيب
Combinatoire	تأليفية
Combinatoire phonématique	تأليفية صوتية
Communauté linguistique	جماعة لغوية
Communauté parlante	جماعة المتكلمين
Communication	تواصل، اتصال
Compétence	كفاءة
Complexe	مرکّب
Composant	مكوّن
Composante	مكوّن
Composition	تركيب
Concept	مفهوم
Conception	مفهوم، تصور
Conservatisme	مذهب المحافظة
Construction	بناء، تركيب، صياغة
Contamination	تناظر
Construit	مرکّب، مصوغ
Contexte	سياق
Convention	اصطلاح

Conversation	حوار
Copule	رابط
Créateur	إبداعي
Création	توليد، مولّد
Créativité	إبداعية
Créativité illocutoire	إبداعية تعبيرية
Définition	تعريف
Dénotatif	ذو معنى حقيقي
Dérivation	اشتقاق
Dérivé	متفرع
Déterminant	معرّف
Déterminé	معرّف
Déverbal	مشتق من الفعل
Diachronique	زماني
Dialogue	حوار
Dictionnaire	قاموس
Didactique	تعليمية
Discours	خطاب
Dissimilation	تخالف
Dissyllabique	ذو مقطعين
Echantillon	عينة
Emprunt	اقتراض
Enoncé	ملفوظ، نص منطوق
Enseignement	تعليم

Entrée lexicale	مدخل معجمي
Etymon	أصل
Euphémisme	تلميح
Evolution	تطور
Expansionnisme linguistique	توسّعية لغوية
Expression	عبارة، تعبير
Familier	متداول
Faute	خطأ
Fonction	وظيفة
Fonctionnel	وظيفي
Fonds	مخزون
Formant	مكوّن
Formation	صياغة
Formation néologique	صياغة مؤلّدة
Forme	صيغة، شكل
Fréquence	تواتر
Générateur	مولّد
Génération	توليد
Générativiste	توليدي
Graphie	شكل خطي
Grammaire	نحو
Grammaire générative	نحو توليدي
Grammaire historique	نحو تاريخي
Grammaire universelle	نحوي كلي

Grammatical	نحوي
Grammaticalité	سلامة نحوية
Haplogologie	حذف صوتي
Hellénisme	لفظ يوناني
Hispanisme	لفظ إسباني
idéal	مثالي
Idéalisation	مثالية
Individu parlant	فرد متكلم
Insertion lexicale	إدراج معجمي
Intégration	اندماج
Interlocuteur	مخاطب
Interprétation	تفسير
Intransitif	لازم
Irrégularités	شواذ، عناصر غير قياسية
Italianisme	لفظ إيطالي
Langage	لغة
Langue	لسان، لغة
Langue commune	لغة مشتركة
Langue écrite	لغة مكتوبة
Langue emprunteuse	لغة مقترضة
Langue étrangère	لغة أجنبية
Langue littéraire	لغة أدبية
Langue orale	لغة شفوية

Langue parlée	لغة منطوقة
Langue morte	لغة ميتة
Langue populaire	لغة العامة
Langue vivante	لغة حية
Latinisme	لفظ لاتيني
Lexème	وحدة معجمية
Lexical	معجمي
Lexicalité	سلامة معجمية
Lexicographe	معجماتي
Lexique	معجم، مفردات
Linguistique	لغوي
Littéraire	أدبي
Littérature	أدب، إنتاج أدبي
Locuteur	متكلم
Lois du discours	قوانين الخطاب
Matériel linguistique	مادة لغوية
Métalangage	لغة واصفة
Métathèse	قلب مكاني
Modalité	قرينة
Mode	صيغة
Modèle	نموذج
Monosyllabique	أحادي المقطع

Morphème	مرفيم
Morphologie	تركيب صرفي
morphologique	صرفي
Mot	كلمة
Mot étranger	كلمة أجنبية
Mot sauvage	كلمة وحشية
Néologie	توليد
Néologisme	لفظ مستحدث، لفظة مستحدثة
Niveau	مستوى
Niveau de langue	مستوى لغوي
Niveaux de communication	مستويات التواصل
Niveaux de langue	مستويات اللغة
Nivellement	حمل مطرد
Nomenclature	صُنافَة
Nom	اسم
Normalisation	تنميط
Normatif	معياري
Norme	معيّار
Notion	مفهوم
Orthographe	إملاء
Parole	كلام
Performance	أداء
Pertinent	تمييزي

Phonème	فونيم
Phonique	صوتي
Phonologie	تركيب فونولوجي
Phonologique	فونولوجي
Phrase	جملة
Points de suspension	نُقط الحذف
Politique linguistique	سياسة لغوية
Polysémique	متعدد المعاني
Populaire	شعبي
Préfixation	تصدير
Prononciation	نطق
Purisme	صَفوية
Puriste	صفوي
Radical	أصل
Rapport	علاقة
Réalité linguistique	واقع لغوي
Référence	مرجع
Règle	قاعدة
Règle de création	قاعدة توليدية
Règle sélectionnelle	قاعدة انتقائية
Relation paradigmaticue	علاقة تصريفية
Relation syntagmaticue	علاقة تركيبية

Sémantique	دلالي، دلالة
Sème	سمة دلالية
Sens	معنى
Sens étymologique	معنى أصلي
Séquence	مساق
Segment	قطعة
Signe	دليل
Signifiant	دال
Signification	دلالة
Signifié	مدلول
Simple	بسيط
Situation d'élocution	مقام التعبير
Situation de communication	مقام التواصل
Soutenu	مهذب
Stock	ذخيرة، مخزون
Structural	بنوي
Structure	بنية
Structure de surface	بنية سطحية
Structure profonde	بنية عميقة
Style	أسلوب
Stylistique	أسلوبية، أسلوب
Substance	مادة
Substitut	لفظ

Suffixation	إلحاق
Suffixe	لاحقة
Sujet parlant	متكلم، فرد متكلم
Syllabe	مقطع
Synchronie	آنية
Synchronique	آني
Synonyme	مرادف
Synonymique	ترادفي
Syntaxe	علم التراكيب، تراكيب، تركيب
Syntaxique	تركيبى، تراكيبي
Système	نظام
Tabou	محظور
Temps	زمن
Terme	لفظ، مصطلح
Terme homonymique	لفظ جناسي
Terminologie	اصطلاح
Texte	نص
Théorie de l'exécution	نظرية التأدية
Théorie linguistique	نظرية لسانية
Tradition	منقول، عُرف
Trait	سمة
Transformation	تحول
Transitif	متعد
Trésor	ذخيرة

Trivial	مبتدّل
Trivialité	ابتذال
Type	نمط
Unité	وحدة
Unité graphique	وحدة خطية
Unité orale	وحدة شفوية
Unité minimale	وحدة صغرى
Usage	استعمال
Variation	تغير
Valeur linguistique	قيمة لغوية
Verbe	فعل
Vocabulaire	مفردات، معجم، مصطلحات
Vulgaire	سوقي، عامي
Xénisme	لفظ دخيل